التجنيد الاجباري للجيش العراقي في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨

أ.م. د. بشار فتحي جاسم العكيدي

جامعة الموصل / مركز التعليم المستمر

الايميل: dr.bashar_fathi@uomosul.edu.iq

رقم الهاتف: ٠٧٧٠١٨٦٠٤٥٦

التجنيد الاجباري للجيش العراقي في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨

أ.م. د. بشار فتحي جاسم العكيدي

مستخلص:

يمثل تاريخ الجيش العراقي مرحلة مهمة من مراحل تاريخ العراق السياسي الحديث، ولعل أهمية هذا الموضوع تكمن في التحديات والصعاب التي واجهته منذ تأسيسه في العام ١٩٢١، ولعل ابرز هذه الصعاب والتحديات هو موضوع التجنيد الاجباري ومحاولة الحكومة العراقية تعزيز الجيش بالكوادر العراقية من كل الفئات وجعل واجباته حماية الحدود الخارجية للعراق والوقوف بوجه الاخطار التي قد تلحق به، الامر اذي تعارض مع وجهة النظر البريطانية التي كانت تسعى الى جعل الجيش العراقي جيشا ضعيفا لا تتعدى واجباته حماية الامن الداخلي العراقي.

كلمات مفتاحية: العراق الجيش العراقي التجنيد الاجباري الدفاع الوطني

Abstrac:

The history of the Iraqi Army represents an important phase in the history of modern Iraqi politics. Perhaps the significance of this subject lies in the challenges and difficulties it faced since its establishment in 1921. Prominent among these challenges was the issue of compulsory conscription (or mandatory recruitment) and the Iraqi government's attempt to strengthen the army with Iraqi personnel from all categories, making the army's duties the protection of Iraq's external borders and standing against potential threats. This objective contradicted the British viewpoint, which sought to keep the Iraqi Army weak, limiting its duties to the protection of Iraqi internal security.

Keywords: Iraq, Iraqi Army, Compulsory Conscription, National Defence.

مقدمة:

ان التاريخ السياسي الحديث للعراق يحمل في طياته الكثير من التحديات والاخطار التي واجهت الحكومة العراقية التي تأسست في العام ١٩٢١، وبغض النظر عن إيجابية او

سلبية هذه الحكومة لابد لنا من البحث عن الجوانب المخفية لتلك المدة من تاريخ العراق، ولعل موضوع الجيش العراقي والية استحداثه وما شابه من معوقات وتأثير بريطانيا يستدعينا ان نبحث عنه وتحديدا موضوع التجنيد الاجباري.

ان موضوع التجنيد الاجباري وعلاقته بتشكيلات الجيش العراقي منذ تأسيسه مع بداية تشكيل الحكومة العراقية تعرض لضغوط بريطانية كبيرة كانت تقف عائقا بوجهه هذا الموضوع، ولعل خوف بريطانيا من تأسيس جيش عراقي وطني يمثل خطرا عليها كان سببا مباشرا للوقوف بوجه أي مشروع او رغبة عراقية لإدخال التجنيد الاجباري في هيكليته على اعتبار ان هذا الجيش لابد ان يكون ضعيفا وان تكون مهمته حماية الامن الداخلي.

يتألف البحث من خمسة محاور، الأول حمل عنوان تأسيس الجيش العراقي ويتألف بدوره من جانبين الأول هو دوافع تأسيس الجيش العراقي والية تأسيسه، اما المحور الثاني فحمل عنوان معارضة بريطانيا لموضوع التجنيد الاجباري وفيه تحليل لموقف بريطانيا السلبي من تجنيد العراقيين في الجيش، اما الثالث فحمل عنوان محاولات إقرار قانون التجنيد الاجباري الذي استعرضنا فيه محاولات إقرار هذا القانون وما يقابله من رفض بريطاني بحجج مختلفة، اما الرابع فتطرق الى إقرار قانون الدفاع الوطني وما مثله ذلك القانون من تحدي لبريطانيا، في حين ناقش الأخير وضع التجنيد الاجباري بعد حركة مايس ١٩٤١ وانتهاء بإصدار القانون الجديد لوزارة الدفاع في العام ١٩٥٣ وانتهاء بوضع التجنيد في الاتحاد العربي عام ١٩٥٨.

أولا: تأسيس الجيش العراقي:

أ-دوافع تأسيس الجيش العراقي:

ان المتتبع لتاريخ العراق الحديث يجد هنالك الكثير من الاحداث المهمة، ولعل الجيش العراقي والية تنظيمه ونشاته من اهم احد الاحداث التي برزت الى الوجود مع تأسيس الدولة العراقية الحديثة في العام ١٩٢١، اذ قبل الخوض في التأسيس لابد ان نعرج الى العوامل التي كانت وراء ظهور هذا الجيش، فالعراق في المدة التي سبقت ذلك التاريخ كان ولاية عثمانية تدار من قبل الولاة التي تعينهم الدولة العثمانية، وكانت الدولة العثمانية تستقطب الشباب العراقيين الذين تخرجوا من المدرسة الرشدية العسكرية التي أسسها الوالي

العثماني مدحت باشا[١] (١٨٦٩-١٨٧٢) في بغداد عام ١٨٧١، والطلاب الذين تخرجوا من تلك المدرسة ينتقلون الى المدرسة الاعدادية العسكرية التي سبق تأسيسها تأسيس المدرسة الرشدية، والتي تأسست في عهد الوالي عبد الرحمن باشا (١٨٧٨-١٨٨٠) العام ١٨٧٨، حيث تخرج من تلك المدرسة في العام ١٨٨١ (١٣) طالبا، وتخرج منها في العام ١٨٩٩ (٧٦) طالبا، جميعهم ارسلوا الى إستانبول للالتحاق بالأكاديمية العسكرية[٢].

كان هنالك عدة عوامل أسهمت بشكل كبير في تأسيس الجيش العراقي، ولعل افضل وصف لحاجة العراق الى جيش قوي وما يمكن عده العامل الأول لبناء الجيش العراقي ما قاله الملك فيصل الأول[٣] (١٩٢١-١٩٣٢): "**ان الحكومة اضعف من الشعب بكثير ولو كانت البلد خالية من السلاح لهان الامر**"[٤].

اما العامل الثاني فيتمثل في "الاتفاق الذي حصل في مؤتمر القاهرة والذي حث على استخدام الوسائل السياسية لتامين المصالح البريطانية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وتبلورت هذه الوسائل في العراق على شكل حكومة محلية، لذلك كان طبيعيا ان يكون لها جيش وطني خاص يسندها، ويدعم مركزها السياسي"[١].

اما العامل الثالث الذي كان وراء تشكيل الجيش العراقي فيتمثل في القرار البريطاني المتعلق بتقليل وجودها في المنطقة للتخفيف عن المواطن البريطاني الذي تحمل مسؤولية دفع الضرائب، "والذين بدأوا يضغطون على الحكومة البريطانية من اجل تقليل نفقاتها في الخارج وتخفيف الضرائب عنهم"[٢]. كما ان هنالك عامل اخر أشار اليه نوري السعيد السياسي العراقي الأبرز في العهد الملكي مع بداية تشكيل الجيش العراقي حين قال: "**ان الهدف الأساس من الجيش هو ضمان الامن الداخلي بما يحفظ الدولة الجديدة، والوقوف بوجه العدوان الخارجي مؤقتا لحين وصول مساعدة من جهة خارجية**"[٣].

كما كانت هنالك حاجة ماسة الى جيش وطني فرضتها ظروف العراق ، فعلى الصعيد الخارجي كانت مشكلة الموصل ومطالبة تركيا فيها وعدم وجود حدود بين الجانبين، وكانت تركيا تهدد شمال العراق باختراقها للمنطقة، كذلك كانت قبائل السورجية الكردية في عقرة ورجال القبائل حول راوندوز في حالة تمرد واضح، وفي جنوب غرب البلاد كانت قبائل الصحراء في حالة من النزاع والخلاف، بينما في الغرب كانت هنالك مشكلة مستمرة نتيجة

هجمات قبيلة العكيدات السورية، وفي الداخل كان سكان الوية المنتفك والديوانية وكربلاء مناوئة[٤].

بذلك يمكن القول ان الحكومة العراقية الجديدة التي انبثقت في العام ١٩٢١ كانت تسعى الى إيجاد جيش وطني يكون مساعدا لها في تنفيذ قراراتها ومدافعا عنها من اية اعتداءات خارجية قد يتعرض لها البلد على الرغم من سيطرة بريطانيا على كل مقاليد السياسة العراقية آنذاك، الا ان تأسيس الجيش العرقي في تلك المدة يعد بحد ذاته نصرا عراقيا لا سيما وان الجيش تطور شيئا فشيئا وأصبحت العقيدة العسكرية فيما بعد عقيدة وطنية وضعت العراق صوب اعينها.

كان مؤتمر القاهرة الذي عقدته بريطانيا في الثاني عشر من اذار ١٩٢١ نقطة البداية لتأسيس الجيش العراقي، اذ شارك الوفد العراقي الذي تكون آنذاك من شخصيات عدة، كان اغلبها بريطانيون بسبب السيطرة البريطانية على العراق في العام ١٩١٨، اذ تألف الوفد المشارك من المندوب السامي البريطاني في العراق برسي كوكس (Precy kox) وقائد القوات البريطانية في العراق الجنرال ايلمر هالدن (A. Halden) ووزير المالية ساسون حسقيل ومستشار وزارة المالية السيد سليتر والسكرتيرة الشرقية لحكومة الانتداب البريطانية في العراق المس غيرترود بيل (G. Bell)، فضلا عن عدد من الشخصيات الأخرى، وكانت مشاركة الوفد العراقي للتباحث مع بريطانيا على عدد من النقاط المهمة، مثلت النقطة الثالثة منها ما يتعلق ببناء القوة العسكرية العراقية، والتي جاء في نصها: (نوع وشكل قوات الدفاع في الدولة الجديدة التي ستتمتع بمسؤوليات أوسع في الدفاع عن نفسها)[١].

ب- تأسيس الجيش العراقي:

بعد الاحتلال البريطاني للعراق في العام ١٩١٨ كانت هنالك فكرتان تتعلقان بإدارة العراق من قبل صناع القرار الخارجي البريطاني، الفكرة الأولى مثلتها مدرسة الهند التي اشرف عليها آنذاك ابرز رجال الاستعمار البريطاني وفي مقدمتهم ارنولد ولسن (Arnold Wilson) الذي حل محل برسي كوكس في العراق، والذي غادره في اذار من العام ١٩١٨، كان يرى هو واتباعه: "ان العراق يجب ان يحكم حكما استعماريا مباشرا لان العراقيين غير مؤهلين للاستقلال، وان من مصلحة بريطانيا الحيلولة دون اي نزعة للاستقلال والتحرر التي

ابداها العراقيون"[٢]، في حين رأى اتباع الفكرة الثانية او ما كانوا يسمون بـ (مدرسة القاهرة) التي كان من ابرزهم السير برسي كوكس، فقد رأى: "**ان العراقيون يختلفون عن الهنود، وان المطالب العراقية تتحقق بإعطاء اهل البلاد الفرصة في تأليف حكومتهم، على ان يديرها البريطانيون من وراء الحكم الوطني**"[٣]. وعلى ما يبدوا ان فكرة برسي كوكس كانت الأكثر واقعية والاقرب الى صناع القرار السياسي البريطاني، والذين اعتمدوا هذه الفكرة، وبالتالي كان مؤتمر القاهرة ولادة للحكومة العراقية التي ترأسها الملك فيصل الأول (١٩٢١-١٩٣٣).

بعد اندلاع ثورة العشرين[١] في العراق اضطرت بريطانيا الى تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة عبد الرحمن الكيلاني[٢] (٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠- ٢٣ اب ١٩٢١) نقيب اشراف بغداد واختيار السيد جعفر العسكري[٣] وزيرا للدفاع الوطني فيها[٤].

في الاجتماع الذي عقدته الحكومة العراقية المؤقتة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٢٠ قررت استدعاء الضباط العراقيين في سوريا ومصر والحجاز وتركيا، اذ ان بعضهم كانوا اسرى في معسكرات الحرب الفرنسية، فالتمست الحكومة العراقية تدخل بريطانيا للافراج عنهم[٥].

كان اختيار العسكري لوزارة الدفاع لأسباب عدة منها انه كان ارفع الضباط العراقيين رتبة، اذ حصل في الجيش العثماني على رتبة عميد ولقب (باشا) فخريا عام ١٩١٥، ومنح رتبة فريق في الجيش الحجازي والجيش العربي في سورية (١٩١٧-١٩٢٠)، فضلا عن ذلك انه بعد تخرجه من المدرسة الحربية التركية في عام ١٩٠٤ عمل ضابطا معلما في المدرسية الرشدية العسكرية في بغداد عام ١٩٠٦ ولسنوات عدة، اشترك بعدها في دورة تدريبية في الجيش الألماني عام ١٩١٠، ثم عمل ضابطا ركنا في دوائر المقر العام بإستانبول حتى رفع الى رتبة مقدم[٦].

وهنا لابد من الإشارة الى نقطة مهمة وهي ان البريطانيين في البداية اسهموا بشكل كبير في تأسيس الجيش العراقي من خلال تسهيل عملية وصول الضباط العراقيين في كلا من سورية وتركيا الى العراق، لا سيما وان الحكومة العراقية المؤقتة قررت في اجتماعها

المنعقد في التاسع والعشرين من تشرين الأول ١٩٢٠ استدعاء الضباط العراقيين في سورية ومصر والحجاز وتركيا(٧).

اختار وزير الدفاع جعفر العسكري مقر وزارته في كانون الأول ١٩٢٠ في قصر السيد عبد القادر الخضيري في الشارع الأكبر المسمى "جادة بغداد"- شارع الرشيد حاليا- وهو مطل على نهر دجلة قرب الباب الشرقي مقابل سينما روكسي، وكان معروفا كدائرة للأركان العثمانية في العهد العثماني، ولبثت وزارة الدفاع فيه شهرا واحدا، ثم انتقلت الى البناء المعروف باسم (المشيرية) في داخل (القشلة) على نهر دجلة حيث يقوم برج الساعة، وفتحت دوائرها هناك في شباط ١٩٢١(١).

بعد اختيار جعفر العسكري لمنصب وزير الدفاع الوطني تم عقد الاجتماع الاول في يوم الخميس الموافق السادس من كانون الثاني ١٩٢١ في مقر وزارة الدفاع الكائن في بيت عبد القادر الخضيري المطل على نهر دجلة بحضور الميجر ايدي المستشار البريطاني للوزارة ووكيل القائد الرائد محيي الدين بن عمر الخيال ومجموعة من الضباط للبت في الأمور المتعلقة بالجيش ومنها تثبيت الزي العسكري للضباط والجنود والرتب والالقاب وسائر المصطلحات العسكرية باللغة العربية، كما تقرر تأليف المقر العام للجيش من اربع دوائر وهي: الحركات، الإدارة واللوازم، الطبابة والمحاسبات(٢).

وبناء على ما اقره الاجتماع الأول لتأسيس الجيش العراقي تم فتح باب التطوع في بغداد بتاريخ الحادي والعشرون من حزيران ١٩٢١ وتم تشكيل الفوج الأول من الجيش العراقي في تموز ١٩٢١ وحمل الفوج اسم الامام موسى الكاظم، واتخذ مقره في منطقة الكاظمية في منطقة تسمى خان الكابولي، ثم نقل فيما بعد الى الحلة ليحل محل الحامية البريطانية التي تقرر سحبها وفق خطة تخفيض القوات البريطانية في العراق(٣).

على الرغم من دعوة بريطانيا للضباط العراقيين المتواجدين في كلا من سوريا ومصر والحجاز، الا انها أصبحت عامل ضعف للجيش العراقي فيما بعد من خلال معارضتها لمبدأ التجنيد الاجباري الذي حاولت الحكومات العراقية اقراره بشتى الوسائل، كما ان تأسيس اول فوج للجيش العراقي قد وضع الأسس الأولى لإنشاء وزارة الدفاع العراقية قد اكتملت، وأصبح الجيش العراقي عامل أساس في الاحداث التي شهدها العراق لاحقا.

ثانيا: معارضة بريطانيا لموضوع التجنيد الاجباري:

عند الحديث عن معارضة بريطانيا لموضوع التجنيد الاجباري للجيش العراقي لابد من الاخذ بوجهة النظر البريطانية تجاه تشكيل الجيش العراقي حتى تكتمل الصورة عندنا، ولتبيان وجهة النظر المعارضة بالأساس لتشكيل الجيش العراقي لابد ان نستبين وجهات نظر المسؤولين البريطانيين، ولعل أوضح صورة على ذلك ما صرح به المندوب السامي البريطاني في العراق في تقرير بعثه الى وزارة المستعمرات البريطانية قائلا: "**ان تشكيل الجيش العراقي مؤشر على اننا نعجل قطع ارتباطنا بالعراق، ونحبط همة أصدقائنا والعناصر المعتدلة، ونضع سلاحا قويا في يد المتطرفين مثيري المشاكل السياسية، وسوف يفقد التجمع التجاري (الشركات النفطية) الثقة بعزم بريطانيا على تحقيق سيطرة فعالة في العراق ويتشجع رجال العشائر على ان يستصغروا شان ارادتنا، ويشعروا ان باستطاعتهم رفض دفع العائدات**"[١].

كما ان بريطانيا كانت تعتقد ان الحكومة العراقية لديها تخوف كبير من ان بريطانيا غير جادة بالتزاماتها الفنية لهذا الموضوع، وانها غير مرتاحة من فرض هذا الموضوع على البريطانيين، لذلك فان البريطانيين من جانبهم رأو ان انشاء جيش وطني في العراق هو اكبر من قدرة البلاد المالية، لذلك وفي محاولة من البريطانيين للتقليل من تخوف الحكومة العراقية فإنها قد حثت المندوب السامي البريطاني في العراق على افهام الحكومة العراقية انها ملتزمة بسحب كافة قواتها البرية من العراق في المستقبل القريب، كما ان بريطانيا ومن اجل تهدئة الحكومة العراقية تجاه هذا الموضوع عبرت ومن خلال وزير خارجيتها ان حكومة صاحب الجلالة سوف تسحب قواتها من العراق مع الإبقاء على القوات الجوية الملكية، ومستعينة بالحد الأدنى من قواتها والمتمثل بفوجين
من قوات الليفي الاثوري[١] حتى العام ١٩٣٢[٢]، اذ ان بريطانيا كانت تفكر جديا في تجنيد قوات تابعة لها توازي الجيش العراقي لذلك رأى المندوب السامي البريطاني برسي كوكس ان تضم الى الجيش العراقي قوات الليفي البالغ عددها آنذاك (٤٠٠٠) أربعة الاف عنصر حتى لا يتم اللجوء الى التجنيد الاجباري لا سيما وان اية معارضة عراقية لهذا الموضوع كان مصيرها الفشل بسبب خضوع العراق للوصايا البريطانية[٣].

ان المعارضة البريطانية لموضوع التجنيد الاجباري لم تقتصر على ما ذكرناه فحسب، بل ان الموقف البريطاني تجاهه اخذ صورا عدة كان منها تشكيكهم بقدرات العراقيين على حماية انفسهم، اذ انه وبعد حصول إشكالية في شمال العراق وتدخل الجيش العراقي في حلها فان البريطانيين اعلنوا ان الجيش العراقي لم يكن بمقدوره ان يحقق نتائج إيجابية في تلك الاحداث لولا وجود الضباط البريطانيين، معللين ان الجيش العراقي غير مؤهل وغير بارع لخوض مثل هكذا حروب باستثناء قوات الليفي الاثورية، وعليه فان التجنيد الاجباري سيتم في البداية من قبل أبناء السهول – يقصد هنا من العراقيين الذين يسكنون المناطق السهلية– وان هذه الفئات غير قادرة على الدخول في حروب جبلية[٤].

سعت بريطانيا منذ تأسيس الجيش العراقي الى جعل هذا الجيش قوة لحفظ الامن الداخلي ومساندة الجيش البريطاني، اذ حرصت بريطانيا الى ابعاد الجيش عن السياسة لغرض ابقائه قوة تطيع البريطانيين، وارادوا جعل هذا الامر تقليدا تسير عليه الاحداث مستقبلا، الا ان ذلك المشروع لاقى رفضا من اغلب قادة الجيش المتنورين والمتنبهين للمشروع البريطاني سيما وانهم ادركوا بعد مرور الوقت ان جيشهم كان مجرد أداة لحماية المصالح البريطانية[١]، وبعد مرور شهرين من اسناد وزارة الدفاع الى جعفر العسكري وصل نوري السعيد من سوريا، وبعد فترة قصيرة من وصوله عين في الثاني عشر من شباط ١٩٢١ رئيسا للأركان العامة للجيش العراقي[٢].

ان رغبة جعفر العسكري منذ توليه وزارة الدفاع في تحقيق قانون التجنيد الاجباري اصطدمت بمعارضة من قبل شيوخ العشائر فضلا عن عدم ارتياح البريطانيين لهذا المقترح، ففي العام ١٩٢٤ وعند مناقشات الدستور العراقي، اقترح العسكري ادخال التجنيد الالزامي ضمن فقرات الدستور، الا ان هذا المطلب قوبل بمواجهة واعتراض من قبل شيوخ العشائر وبريطانيا[٣].

سعت الحكومة العراقية ممثلة بوزارة الدفاع الى تطبيق التجنيد الاجباري للجيش العراقي، الا ان هذه الرغبة والالحاح اصطدم برفض بريطاني نابع من عدم رغبة بريطانيا بتطوير تشكيلات الجيش العراقي واسلحته، مبررة هذا الرفض بان مهمة الجيش العراقي مقتصرة على حفظ الامن الداخلي، كما ان الحكومة العراقية اشارت في اتصالاتها مع

الحكومة البريطانية بشكل صريح الى تسلم الجيش العراقي مسؤولية الدفاع التام عن أراضي العراق مع قرب انتهاء موعد المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٢٢، الا ان بريطانيا أعلنت صراحة معارضتها لإصدار قانون التجنيد الاجباري(٤).

كما ان توجهات بريطانيا في عدم إقرار قانون التجنيد الاجباري دعت ممثل بريطانيا في لجنة الانتداب الدائمة الى التصريح في العام ١٩٢٨ :"ان اعداد الجيش العراقي بلغت في وقت السلم ما يقارب من احد عشر الى اثنتنا عشر الف مقاتلا"، وهو بذلك يرمز الى ان التجنيد الالزامي ليس ضروريا بعد ان اقترب عدد المتطوعين من العدد المتفق عليه مع الحكومة العراقية، سيما وان الاتفاقيات الأولى مع بريطانيا لإنشاء الجيش العراقي قررت ان يكون تعداد الجيش مؤلفا من خمسة عشر الف مقاتلا(٥).

وهنا لابد من الإشارة الى نقطة مهمة اعتمدها البريطانيون من خلال خلق نوع من الفرقة بين أبناء الشعب العراقي، وعلى لسان الكاتب البريطاني هنري فوستر في كتابه (نشأة العراق الحديث)، اذ أشار الى ان قضية الاحتفاظ باحتياطي للجيش العراقي وإعلان التجنيد الاجباري كان موضوعا حظي باهتمام كبير من لدن الموظفين العراقيين، وان (الشيعة) والحكومة البريطانية يعارضان التجنيد الالزامي، بل ان الحكومة البريطانية كانت ترى ان التجنيد الاجباري امر غير حكيم، ولا يمكن تحقيقه، وان أبناء العشائر لن يخضعوا له، اما بناء (السنة) والزعماء الوطنيون، فانهم كانوا يؤيدون التجنيد الاجباري على أساس الحصول على جيش واف وكامل، باقل كلفة، وانهم يستطيعون في المستقبل ان يتولوا السيطرة العسكرية العليا(١).

ان تلك الرؤية جسدت مدى رغبة بريطانيا في خلق حالة الفرقة بين المجتمع العراقي ومحاولة تفكيك نسيجه الاجتماعي من خلال تقسيم المواقف الوطنية بشكل مذهبي بين (شيعة وسنة)، وهذا ما يتعارض مع ما موجود من ترابط اجتماعي وثقافي واسري بين مكونات المجتمع العراقي آنذاك.

عادت بريطانيا وفندت تلك الادعاءات من خلال تبنيها لموضوع التجنيد الإجباري على اعتبارات مادية، حيث اشارت الى ان الخدمة العسكرية الإلزامية ستكون اقل كلفة من الخدمات الطوعية، وقد أعربت بريطانيا ان الحكومة العراقية قادرة على تجاوز تلك المعضلة

من خلال سن قانون لاعفاء بعض العشائر المحدودة او عدم تطبيق التجنيد الالزامي في المناطق العشائرية[٢].

وقبيل دخول العراق في عصبة الأمم عقد في الثلاثين من آذار عام ١٩٣٢ اجتماع خاص في البلاط الملكي لبحث ضرورة توسيع الجيش وكيفية الدفاع عن العراق إزاء المخاطر الخارجية التي تهدده، حضر الاجتماع كلا من الملك فيصل الأول، وزير الدفاع جعفر العسكري، الجنرال روبنسن (Robinson)، رئيس الوزراء نوري السعيد، كينهان كورنواليس (Kinahan Cornwallis) مستشار وزارة الداخلية العراقية، ووكيل المعتمد السامي لولو هيث (Lulu Heath)، فطرح جعفر العسكري في ذلك الاجتماع موضوع التجنيد الإلزامي وضرورة تطبيقه إلا أنه قوبل بالرفض من الجانب البريطاني[١].

ثالثا: محاولات إقرار قانون التجنيد الاجباري في الجيش العراقي:

بناء على توجيهات مؤتمر القاهرة المتعلقة بالجيش العراقي، فقد اعتمد المؤتمر أسلوب الخدمة الطوعية، ومن اجل الإسراع في تكوين وحدات الجيش العراقي اقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في السادس والعشرين من أيار ١٩٢١ (قانون التطوع المؤقت للجيش العراقي) والذي تقدمت فيه وزارة الدفاع، على ان ينفذ هذا القرار في الأول من حزيران ١٩٢١، وقد أجاز المرسوم لكل عراقي يتراوح عمره بين ١٨-٤٠ عام التطوع في الجيش العراقي، وجعل مدة الخدمة سنتين لصنف المشاة وثلاث سنوات للصنوف الراكبة، وقد ورد في المرسوم مادة تنص على عدم ارسال الجنود الى خارج الحدود العراقية[٢]. وحسب هذه النقطة فان بريطانيا فرضت هذا النص لجعل الجيش العراقي قوة ضعيفة واجبها الأساس هو حماية الامن الداخلي دون ان يكون للجيش أي دور خارجي.

وبناء على هذا القرار تم في الأول من حزيران ١٩٢١ فتح مقر التجنيد العام برئاسة رؤوف مصطفى الجيبة جي وعدد من الضباط الاخرين، وتم فتح عدة تجانيد في كلا من بغداد والموصل وكركوك والرمادي والبصرة والعديد من المناطق العراقية[٣].

ان النفقات التي كانت تنفقها الحكومة العراقية على الجيش في بداية تأسيسه والبالغة ٢٥% من إيرادات العراق دفعت الحكومة برئاسة عبد المحسن السعدون (٢٦ حزيران ١٩٢٥-٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦) الى اتخاذ قرارا تضمن[٤]:

١-ان يشرع بتأليف لجنة في وزارة الدفاع لدراسة مسألة تبديل طريقة التجنيد الحالية، واحضار لائحة قانون الخدمة العامة.

٢- ان تتفاوض وزارة المالية مع وزارة الدفاع لتعيين مقدار من المصاريف اللازمة لتطبيق الخطة المقترحة من قبل الجنرال ديلي (مستشار وزارة الدفاع) في خصوص تأسيس جيش وطني قوي، وعرض النتيجة على مجلس الوزراء لإصدار قرار نهائي.

الا ان هذه الرغبة اصطدمت بمخاوف بعض السياسيين من موضوع التجنيد الاجباري، لا سيما وان العراق يضم العديد من القوميات التي كان يرى سياسيوها ان هذا الموضوع يمثل خطورة على وجودهم وانتمائهم، ولعل ابرز دليل على ذلك هو المعارضة التي اعلنها النائب عن أربيل آنذاك إسماعيل راوندوزي حين قال: "**ان بعض الناس يضنون ان المخالفين للتجنيد الاجباري هم إخواننا الشيوعيون فقط، واني اسف لغفلة هذا البعض عن حقيقة راهنة لم يشعر بها حتى الان وهي ان الاكراد مخالفون للتجنيد الاجباري**"[١].

كانت المعارضة الداخلية لقانون التجنيد الإجباري قائمة على اعتبارات سياسية بالدرجة الأساسية مثلها عدد من النواب المنتمين الى فئات مختلفة من المجتمع العراقي عكست نظرتهم تجاه هذا الموضوع المهم، أما بريطانيا فقد علق أحد موظفي وزارة المستعمرات البريطانية على موضوع اللجنة التي شكلتها وزارة الدفاع العراقية والمسماة لجنة صياغة مشروع التجنيد قائلاً: "**إن فكرة التجنيد الإجباري تأتي مناقضة لجميع تقاليدنا**"[٢].

وعلى ما يبدو ان بريطانيا كانت رافضة لمبدأ التجنيد الاجباري لاعتبارات تتعلق بوجودها في العراق وخوفها من ان يصبح الجيش العراقي عامل قوة يهدد تواجدها في العراق، فضلا عن خوف العديد من فئات واقليات المجتمع العراقي من ان يكون الجيش تهديد لوجودهم.

ان المخاوف البريطانية من موضوع التجنيد الاجباري كان ينبع في الأساس من موضوع الولاءات، فالبريطانيين في تلك المدة كانوا راغبين بشدة في دمج قوات الليفي التي شكلوها عند سيطرتهم على العراق ضمن قوات الجيش العراقي، لانهم كانوا يشكون بولاء الجيش العراقي لهم وان ادخال التجنيد الاجباري الى الجيش العراقي في الوقت الحاضر، وانه ليس من الحكمة وضع الثقة العظيمة في هكذا جيش[١].

عندما شكل رشيد عالي الكيلاني وزارته الأولى في الثلاثين من اذار ١٩٣٣ وضع في منهاج حكومته تقوية الجيش من خلال فرض الخدمة الوطنية (الالزامية)[٢]، الا ان استقالة الوزارة في التاسع من أيلول حال دون تطبيق هذا المشروع، وعندما شكل جميل المدفعي الثانية في الحادي والعشرون شباط ١٩٣٤ وضع في منهاج حكومته اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قانون الدفاع الوطني من اجل زيادة كفاءة الجيش[٣].

رابعا: إقرار قانون الدفاع الوطني:

عد موضوع دخول العراق الى منظمة عصبة الأمم في الثالث من تشرين الأول ١٩٣٢ نقطة تحول مهمة في تاريخ العراق الحديث على الرغم من كل السلبيات التي رافقت ذلك الانضمام، فقد اعطى الدخول بصيصا من الامل للحكومة العراقية لمحاولة التخلص من القيود التي فرضتها السياسة البريطانية، ولعل أولى المحاولات للتخلص من تلك القيود تمثل في السعي الجاد من قبل الحكومة العراقية لإقرار قانون التجنيد الاجباري، فعند دخول العراق الى العصبة كان عدد الجنود والضباط متدني في الجيش العراقي، كما ان السلطات البريطانية كانت لا تسمح بتأليف فرقة عسكرية[٤].

ان رغبة الحكومة العراقية في إقرار قانون التجنيد الالزامي يعود الى تأسيس الحكومة العراقية في العام ١٩٢١، عندما سعى الملك فيصل الأول الى بناء قوة عسكرية يكون شكل الانتماء اليها بشكل اجباري، وقد كان لا يرى في نظام التطوع الشكل النموذجي لبناء القوات العراقية المسلحة، وقد لاقت دعوة الملك فيصل المساندة من الحكومات العراقية المتعاقبة[٥].

هنا لابد من الإشارة الى نقطة مهمة في سياق الحديث عن موضوع التجنيد الاجباري والصورة النمطية التي تولدت لدى الشعب العراقي تجاه هذا الموضوع، اذ ان التجنيد الاجباري بحد ذاته كان يحمل لدى العراقيين تصورا سلبيا منذ العهد العثماني وما رافق ذلك من اثار سلبية على المجتمع العراقي انعكست بصورة كبيرة على النظام الملكي، اذ ارتبط هذا الموضوع عند العراقيين بالأذى، ومما فاقم الرؤية والتصور لدى العراقيين ان الدولة العثمانية كانت تعفي أبناء العشائر من الخدمة الاجبارية مقابل دفع الضرائب، فتولد لديهم كره للسلطة تجاه هذا الموضوع[١].

وبغض النظر عن مقبولية موضوع التجنيد الاجباري من عدمها، فان الحكومة العراقية كانت جادة وساعية لإقرار قانون الدفاع الوطني، الا ان وفاة الملك فيصل في الثامن من أيلول ١٩٣٣ أدت الى عدم تحقيق طموحات الجيش والحكومة في إقرار هذا القانون، الا انه وبعد الجهود التي بذلتها حكومة ياسين الهاشمي (١٧ اذار ١٩٣٥-٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦) من خلال برنامجها الحكومي المتعلق بتعزيز أجهزة السلطة (الجيش والشرطة) نتج عنه إقرار قانون الدفاع الوطني في الثاني عشر من حزيران ١٩٣٦ بالإرادة الملكية المرقمة (٢٣٧) المتعلق بإصدار قانون الدفاع الوطني المرقم (٩) لسنة ١٩٣٤ والمتضمن النقاط التالية:

١-تحديد عمر المكلفين بالخدمة في الجيش ممن بلغوا سن التاسعة عشرة.

٢-تحديد مدة الخدمة بعشر سنوات على النحو الاتي:

أ-الدور الأول: خدمة العلم ومدتها ما عدا التدريب سنة ونصف سنة للمشاة، وسنتان للصفوف الفنية والراكبة.

ب: الدور الثاني: خدمة الاحتياط الأول ومدتها أربع سنوات وشهران للمشاة وثلاث سنوات ونصف للراكبة، وثلا سنوات وثمانية أشهر للفنيين.

الدور الثالث: خدمة الاحتياط الثاني ومدتها أربع سنوات لجميع الصنوف.

٣- يعفى المكلف من خدمة العلم بدفع بدل نقدي مقداره (٣٠) دينارا شريطة ان يخدم مدة التدريب[١]، كما اجيزت هذه المادة للهارب والمتخلف دفع البدل النقدي[٢]

خامسا: وضع التجنيد الاجباري بعد حركة مايس ١٩٤١ وما تلاها:

على ما يبدو ان قانون الدفاع الوطني اقر رغم معارضة بريطانيا وعدم مقبوليتها لهذا القرار، وهذا ما يؤشر على رغبة صادقة من قبل الحكومة العراقية والبرلمان في ان يكون هنالك جيشا وطنيا يحمل على عاتقه حماية البلد والدفاع عنه ضد أي تهديد خارجي، فضلا عن رغبة الحكومة العراقية في التخلص من تبعات السيطرة البريطانية على مفاصل الدولة العراقية آنذاك، الا ان المنعطف الخطير الذي اثر بشكل كبير على الجيش العراقي هو ما حصل بعد حركة مايس ١٩٤١ وعودة السيطرة البريطانية على مفاصل هذا الجيش، والتي أدت الى عودة المستشارين البريطانيين مرة أخرى وبالتالي اضعاف هذا الجيش.

بعد انتهاء الحرب العراقية البريطانية الثانية على اثر حركة مايس اعيد الى الجيش العراقي في أواخر العام ١٩٤١ الضباط الاستشاريون البريطانيون، والذي كان معظمهم من الذين عملوا كمستشارين في بداية تأسيس الجيش العراقي، والذين اشتهروا بنزعتهم الاستعمارية، وكان غايتهم الغاء الجيش العراقي، الا انهم وجدوا صعوبة في ذلك، لذلك عمدوا الى الإبقاء على هيكله مع تجريده من قيادته الكفوءة وروح القتال، والوسائل المادية التي تلزمه للدخول في معارك نظامية، فاهمل التجنيد الاجباري للجيش بصورة متعمدة، كما فسح المجال للمتطوعين بترك الخدمة، وغض النظر عن المتخلفين، فانخفض ملاك ضباط الصف والجنود في القوات المسلحة الى نصف العدد الذي كانت عليه مطلع العام ١٩٤١[٣].

وبناء على سياسة تحجيم الجيش العراقي بعد حركة مايس ١٩٤١ اوصت وزارة الخارجية البريطانية سفيرها في العراق كينهان كورونواليس بمذكرة في شهر حزيران ١٩٤١ اشارت فيها الى: "**ان من اكثر المشاكل الملحة امام الوصي وامامنا ستكون تقرير السبيل الأفضل للتعامل مع الجيش العراقي، فكل الخطوات الممكنة ينبغي ان تتخذ بوضوح للتامين ضد الخطر المحتمل وقوعه في اية لحظة لدعم انقلاب اخر مؤيد للالمان، ... فمهما يجب ان يكون التطهير مؤثرا ربما ما زال المطلوب اكثر، وان يخفض الجيش على نحو ضخم بتسريح اغلب العناصر التي لا يمكن الوثوق فيها**"[١].

من خلال المذكرة نلحظ الرغبة البريطانية الكبيرة في تحجيم دور الجيش العراقي والعمل على تقليل اعداده بحيث لا يشكل أي خطر او تهديد على المصالح البريطانية في العراق، لذلك سعت بريطانيا ومن خلال وسائل عدة تمثلت في إعادة النظر في أوضاع الجيش لغرض السيطرة عليه، واضعاف الجيش بطريق غير مباشر وذلك بانقاص وجبات طعامه اليومية وحرمانه من الكساء والعتاد والمعدات، وإيقاف العمل بقانون التجنيد الاجباري في بعض المناطق وعدم اظهار اية جدية في تطبيقه، فضلا عن تقليص ملاكات الجيش وتحويل نصف مراتبه الى متطوعين، مما أدى بالتالي الى تقليص عدد فرق الجيش من أربعة الى ثلاثة فرق[٢].

في أواخر العام ١٩٤١ اعيد الضباط الاستشاريون البريطانيون للعمل في الجيش، ومعظمهم من الذين عملوا كمستشارين في بداية تأسيس الجيش العراقي والذين اشتهروا بنزعتهم الاستعمارية، فسيطروا على الجيش سيطرة تامة، وكانت غايتهم الغاء الجيش العراقي، الا انه كان من العسير عليهم ذلك دفعة واحدة، لذلك عمدوا على الإبقاء على هيكله مع تجريده من القيادة الكفوؤة وروح القتال والوسائل المادية التي تلزمه للدخول في معارك نظامية، وكانت احدى وسائلهم في ذلك اهمال التجنيد بصورة متعمدة وافساح المجال للمتطوعين بترك الخدمة وغض النظر عن المتخلفين، فانخفض ملاك ضباط الصف والجنود في الجيش الى نصف العدد الذي كان عليه مطلع العام ١٩٤١ واحيانا الى الثلث، لا سيما اذا علمنا ان تعداد الجيش العراقي في بداية الاصطدام مع القوات البريطانية تألف من (١٨٠٠) ضابط و(٤٥٠٠٠) ضابط صف وجندي[٣].

ويبدو ان سياسة بريطانيا في تقليص دور الجيش العراقي قد وضعت موضع التنفيذ، لذلك ومع إعادة تعيين الجنرال رنتن بمنصب المفتش العام للجيش العراقي في الثالث والعشرين من أيار ١٩٤٤ والذي تسلم توجيها من وكيل وزير الدفاع آنذاك نوري السعيد ينص على: "**ان الغاية الفورية من الجيش العراقي بعد إعادة تنظيمه هي وجود اقل حد من القوة القادرة على الحفاظ على الامن في المناطق الجبلية وفي أراضي العشائر في البادية، اما الغرض من خطة الأمد الطويل فهي تامين وجود جيش احتياطي قابل للتوسع خلال مدة عشرين سنة**"[١].

بعد تولي الملك فيصل الثاني ملكا على العراق (١٩٥٣-١٩٥٨) وخلال الفترة التي نشطت فيها الاحلاف الدولية التي بدأت الولايات المتحدة الامريكية في انشائها في منطقة الشرق الأوسط ضد الاتحاد السوفيتي، مما استوجب إعادة تنظيم الجيش العراقي وفق المعطيات الجديدة، اذ تطلب هذا الامر إعادة تنظيم الجيش العراقي وتجهيزه بأسلحة حديثة مع احتمال ارتباطه بالأحلاف العسكرية مع بعض دول المنطقة، مما عجل في وضع نظام جديد لوزارة الدفاع العراقية بدلا من النظام القديم، لذلك صدر النظام الجديد في الثامن والعشرون من أيلول ١٩٥٣ والذي كان من بنوده الحاق مديرية التجنيد العامة بمديرية الإدارة التي استحدثت بناء على مقتضيات هذا النظام[٢].

في السابع عشر من شباط ١٩٥٨ وقع العراق والأردن الاتفاق المشترك بقيام الاتحاد العربي بينهما، وفي الثاني عشر من اذار من نفس العام اجتمع رئيس الأركان العراقي الفريق الركن محمد رفيق عارف برئيس اركان الجيش الأردني الفريق حابس المحالي من اجل وضع الأسس المقترحة لإدماج الجيشين العراقي والأردني لتشكيل الجيش العربي، وكان من البنود التي تم التطرق لها في هذا الشأن موضوع شمول الجيش الأردني بقانون الدفاع الوطني العراقي، فتقرر خلال الاجتماع تأجيل شمول الجيش الأردني بقانون الدفاع الوطني ويحتفظ بنظام التطوع المعمول به حاليا، ويترك الى حكومة الاتحاد المقبلة تقدير الوقت الذي ترتاي شمول الخدمة الوطنية في بلاد الاتحاد[٣].

لعل ما تقدم يشير الى ان بريطانيا كانت راغبة في البقاء لأطول فترة ممكنة في العراق، الا انه ونتيجة لتبعات الحرب العالمية الثانية فان الوجود البريطاني في العراق والمنطقة بدا يتضعضع، لذلك بدا تأثيرها على العراق يضعف شيئا فشيئا وصولا الى ان تأخذ الولايات المتحدة الامريكية الدور البريطاني وتحديدا بعد العام ١٩٥٣، اما التجنيد الاجباري فان العراق ظل يعمل به رغم التأثير البريطاني السلبي عليه حتى الانقلاب الذي حل في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨.

خاتمة:

لعل الموضوع وما يحمله من تطورات وتحديات واجهتها الحكومة العراقية تجاه معارضة بريطانيا لهذا الموضوع تجعلنا نقف عند العديد من النقاط التي تمثل محطات مهمة لمسيرة هذا الموضوع، ولعل ابرزها:

١-ان موضوع التجنيد الاجباري نشا مع تأسيس الجيش العراقي، الا ان المعارضة البريطانية وتخوفها من ان يكون هذا الجيش عنصر قلق لطموحها في العراق والمنطقة جعلها تقف بقوة تجاه موضوع التجنيد الاجباري.

٢- عملت بريطانيا بشكل كبير على تفتيت وحدة الشعب العراقي من خلال اتباع أسلوب الطائفية في ادخال الضباط والمتطوعين لهذا الجيش، مما ولد رفضا قاطعا من فئات الشعب العراقي بكل فئاتها.

٣-اعتمدت بريطانيا في بداية تأسيس الجيش العراقي وبشكل كبير على الضباط العراقيين الذين عملوا مع جيش الشريف حسين في الثورة العربية الكبرى، وكان قسما منهم يعمل في الجيش العثماني، مما دفعها لاستدعائهم وتعيينهم ضباطا في الجيش العراقي.

٤- حاولت بريطانيا دمج قوات الليفي الاثوري في الجيش العراقي في محاولة منها للاستغناء عن موضوع التجنيد الاجباري، لاسيما وان هذه القوات اثبتت ولائها المطلق لبريطانيا في محاولة منها للاستغناء عن العراقيين.

٥- كانت بريطانيا تقف بوجه كل المحاولات الرامية لإقرار قانون التجنيد الاجباري، متحججة بأعذار منها عدم وجود إمكانية مالية من قبل الحكومة العراقية لتمويل هذه الاعداد من الجنود، الا ان رفضها الحقيقي كان بسبب خوفها من ان يكون هذا الجيش تهديدا مباشرا لوجودها في العراق.

٦- اضطرت الحكومة العراقية الى القبول والموافقة على قانون الدفاع الوطني الذي عد نقطة الانطلاق للتجنيد الاجباري للجيش العراقي بسبب رغبة العراقيين أولا وعدم قدرتها على الاستمرار في رفض هذا القانون خشية زعزعة مركزها في العراق وخشيتها من توجهات الضباط العراقيين الذين باتو يدركون عدم مصداقية بريطانيا في تعزيز قدرة وإمكانية الجيش العراقي.

٧- كانت بريطانيا تتحين الفرصة المناسبة لعرقلة هذا القانون او الحد من تأثيره ودوره في رفد الجيش العراقي بالجنود العراقيين من كل الفئات، ولعل حركة مايس عام ١٩٤١ وما نتج عنها من ردود فعل سلبية مكنت بريطانيا من تحييد الجيش العراقي وإيقاف العمل بقانون التجنيد الالزامي على اعتبار ان هذ الجيش أصبح يشكل خطرا على الحكومة العراقية، لذلك اعادت بريطانيا المستشارين البريطانيين وعملت على اضعاف الجيش بصورة كبيرة.

المصادر:

أولا: الوثائق غير المنشورة:

١- دار الكتب والوثائق الوطنية، تنظيم الجيش والتجنيد الالزامي، دائرة السجلات العامة، وثيقة ٢٣، صفحة ١٤٨.

٢- دار الكتب والوثائق الوطنية، تنظيم الجيش والتجنيد الالزامي، دائرة السجلات العامة، وثيقة ٢٣، صفحة ١٥٥.

٣- دار الكتب والوثائق الوطنية، تنظيم الجيش والتجنيد الالزامي، دائرة السجلات العامة، وزارة الطيران، لندن، دبليو سي ٢، ١٨ اب ١٩٢٧، وثيقة رقم ٢١، صفحة ١٣٣.

ثانيا: الكتب العربية

١- ابراهيم محمد العقيدي، الجيش العراقي والسياسة ١٩٤١-١٩٥٣، (بغداد- ٢٠١٧).

٢- امين الريحاني، فيصل الاول، (بيروت-١٩٣٤).

٣- تاريخ القوات العراقية المسلحة، ج١، تأسيس الجيش العراقي، (بغداد-١٩٨٦).

٤- تاريخ القوات المسلحة، وزارة الدفاع والمقر العام، ج٣، (بغداد-١٩٩١).

٥- بيت الحكمة، دور العسكر في السياسة، ترجمة محمود احمد عزت البياتي، (بغداد-٢٠١٢).

٦- حسن البيضاني، تاريخ الجيش العراقي منذ التأسيس وحتى تحرير الموصل: كيف أثر الواقع الديمغرافي والطائفي في بناء الجيش العراقي، (بغداد-٢٠٢١).

٧- رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١-١٩٤١، (بغداد-١٩٧٩).

٨- عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية، (بغداد-١٩٨٧).

٩- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ج١، ط٧، (بغداد-١٩٨٨).

١٠- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ط٧، (بغداد-١٩٨٨).

١١- ــــــــــــــــ، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، ط٧، (بغداد-١٩٨٨).

١٢- ــــــــــــــــ، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، ط٧، (بغداد-١٩٨٨).

١٣- ـــــــــــــــــ، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، ط٧، (بغداد-١٩٨٨).
١٤- كاظم نعمة، الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال، ط٢، (بيروت-١٩٨٨).
١٥- مجموعة باحثين، موسوعة العراق في التاريخ، (بغداد-١٩٨٣).
١٦- نجدة فتحي صفوة، مذكرات جعفر العسكري، (لندن-١٩٨٨).

ثالثا: الكتب المعربة:

١- بيرند فيليب شرويدر، حرب العراق ١٩٤١، ترجمة فاروق الحريري، (بغداد-١٩٨٢).
٢- جي كيلبرت براون، قوات الليفي العراقي ١٩١٥-١٩٣٢، ترجمة وتحقيق مؤيد ابراهيم الونداوي، (السليمانية -٢٠٠٦).
٣- ل. ن. كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ترجمة عبد الواحد كرم، (بغداد-١٩٨٥).
٤- مذكرات مدحت باشا، تعريب يوسف كمال بيك حتاتة، (مصر- لا. ت).
٥- هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، ج٢، (بغداد-١٩٨٩).

رابعا: الموسوعات:

١- حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، ج١، (بغداد-١٩٩٠).

خامسا: البحوث:

١-حارث لطفي الوفي، "القدرة العسكرية العراقية والتجنيد الالزامي عند التأسيس"، مجلة الزحف الكبير، العدد الرابع، بغداد، ٢٠٠٠.
٢- عادل محمد حسين ال عليان، "تطور الدور السياسي للجيش العراقي ١٩٣٥-١٩٣٩"، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، المجلد (١٤)، العدد (١)، السنة ٢٠٠٧.
٣- علياء محمد حسين الزبيدي، "المؤسسة العسكرية العراقية وتوجهات السلطة التشريعية في اعدادها ١٩٢٥-١٩٣٥"، مجلة مداد الآداب، ج١، العدد ١٥، ٢٠١٨.
٤- علي عبد الهادي المعموري، "الجيش والفصائل غير النظامية في العراق: جدل الدولة والبديل الاثني"، مجلة عمران، المعهد العربي للأبحاث ودراسات السياسة، الدوحة، العدد ٦/٢٢ خريف ٢٠١٧.

Sources

First: Unpublished Documents

* National House of Books and Documents (Dar al-Kutub wa al-Wathaiq al-Wataniyya), Army Organization and Compulsory Conscription, Department of Public Records (Dairat al-Sijillat al-Amma), Document 23, p. 148.
* National House of Books and Documents, Army Organization and Compulsory Conscription, Department of Public Records, Document 23, p. 155.
* National House of Books and Documents, Army Organization and Compulsory Conscription, Department of Public Records, Ministry of Aviation, London, WC2, August 18, 1927, Document No. 21, p. 133.

Second: Arabic Books

* Ibrahim Muhammad Al-Uqaydi, The Iraqi Army and Politics 1941-1953, (Baghdad - 2017).
* Amin Al-Rihani, Faisal I, (Beirut - 1934).
* History of the Iraqi Armed Forces, Vol. 1, The Establishment of the Iraqi Army, (Baghdad - 1986).
* History of the Armed Forces, Ministry of Defense and General Headquarters, Vol. 3, (Baghdad - 1991).
* Bayt Al-Hikma, The Role of the Military in Politics, Translated by Mahmoud Ahmad Izzat Al-Bayati, (Baghdad - 2012).
* Hassan Al-Baidhany, History of the Iraqi Army from Establishment to the Liberation of Mosul: How the Demographic and Sectarian Reality Affected the Building of the Iraqi Army, (Baghdad - 2021).
* Rajaa Hussein Hassani Al-Khattab, The Establishment of the Iraqi Army and the Evolution of its Political Role from 1921-1941, (Baghdad - 1979).
* Abdul Razzaq Ahmad Al-Nusairi, Nuri al-Said and His Role in Iraqi Politics, (Baghdad - 1987).
* Abdul Razzaq Al-Hasani, History of the Iraqi Ministries in the Royal Era, Vol. 1, 7th ed., (Baghdad - 1988).
* Abdul Razzaq Al-Hasani, History of the Iraqi Ministries, Vol. 2, 7th ed., (Baghdad - 1988).

," " " " " * History of the Iraqi Ministries, Vol. 3, 7th ed., (Baghdad - 1988).
," " " " " * History of the Iraqi Ministries, Vol. 4, 7th ed., (Baghdad - 1988).
," " " " " * History of the Iraqi Ministries, Vol. 6, 7th ed., (Baghdad - 1988).
* Kadhim Ni'ma, King Faisal I, the English, and Independence, 2nd ed., (Beirut - 1988).
* A Group of Researchers, Encyclopedia of Iraq in History, (Baghdad - 1983).
* Najda Fathi Safwat, Memoirs of Ja'far al-Askari, (London - 1988).

Third: Translated Books (Arabized)

* Bernd Philipp Schroeder, The Iraq War 1941, Translated by Farouq Al-Hariri, (Baghdad - 1982).
* J. Kilbert Brown, The Iraqi Levies 1915-1932, Translated and Edited by Mu'ayyad Ibrahim Al-Wandawi, (Sulaymaniyah - 2006).
* L. N. Kutlov, The National Liberation Revolution of 1920 in Iraq, Translated by Abdul Wahid Karam, (Baghdad - 1985).
* Memoirs of Midhat Pasha, Arabization by Youssef Kamal Bey Hattata, (Egypt - n.d.).
* Henry Foster, The Making of Modern Iraq, Translated by Salim Taha Al-Tikriti, Vol. 2, (Baghdad - 1989).

Fourth: Encyclopedias

* Hamid Al-Matba'i, Encyclopedia of Iraqi Figures in the Twentieth Century, Vol. 1, (Baghdad - 1990).

Fifth: Research/Articles

* Harith Lutfi Al-Wafi, "Iraqi Military Capability and Compulsory Conscription at the Founding," Al-Zahf Al-Kabir Magazine, Issue 4, Baghdad, 2000.
* Adil Muhammad Hussein Al-Alian, "The Evolution of the Political Role of the Iraqi Army 1935-1939," Journal of Education and Science, University of Mosul, Vol. (14), Issue (1), Year 2007.
* Alia Muhammad Hussein Al-Zubaidi, "The Iraqi Military Establishment and the Orientations of the Legislative Authority in

its Preparation 1925-1935," Midad Al-Adab Journal, Vol. 1, Issue 15, 2018.

* Ali Abdul Hadi Al-Mamouri, "The Army and Irregular Factions in Iraq: The Dialectic of the State and the Ethnic Alternative," Omran Magazine, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Issue 22/6, Autumn 2017.

الهوامش:

(١) هو ابن القاضي الحاج حافظ محمد اشرف ولد في الاستانة في شهر صفر سنة ١٢٣٨ هـ، وسماه والده احمد شفيق، حفظ القران وهو في العاشرة من عمره، تعلم حافظ شفيق مبادئ الانشاء فادخله عاكف باشا رئيس الكتاب وناظر الخارجية الى الديوان الهمايوني، فتعلم الخط الديواني المخصوص بهذا القلم في ستة اشهر، وكانت العادة جارية بتوسيم الذين يتخرجون من هذا الديوان باسم خاص فسمي حافظ شفيق باسم مدحت، كان مدحت باشا في رئاسة شورى الدولة، يسن القوانين وكانت الحكومة العثمانية تصدر بعض القوانين قبل عرضها على شورى الدولة، فلم يقبل مدحت باشا باعمالها وعزم على التوجه الى احدى الولايات وصادف عزل تقي الدين باشا والي بغداد، فاظهر مدحت ميله الى تلك الولاية، فاسندت اليه تلك الولاية مع نظارة الفيلق السادس. للتفاصيل ينظر: مذكرات مدحت باشا، تعريب يوسف كمال بيك حتاتة، (مصر- لا.ت)، ص ص ١٥٧-١٥٨.

(٢) ابراهيم محمد العقيدي، الجيش العراقي والسياسة ١٩٤١-١٩٥٣، (بغداد- ٢٠١٧)، ص ٢٥.

(٣) هو الابن الثالث للشريف حسين بن علي شريف مكة من زوجته ابنة عمه الشريف عبدالله عبدية، ولد في عام ١٨٨٥ فاسمي فيصل، وفي يومه الثامن حمل الى عرب عتيبة خارج الطائف للرضاع عملا بتقليد هاشمي قديم ابتداء بمحمد بن عبدالله (صل الله عليه وسلم) عندما ارضعته حليمة السعدية، ترعرع في حضن البادية وكان الشريف حسين غيورا على اللغة العربية وادابها فاستدعى معلما خاصا من دمشق لأولاده، وفي عام ١٩٠٣ انتخب فيصل نائبا عن جدة في مجلس المبعوثان العثماني، فكان ذلك اول عهده في السياسة، وكان في عمله يدعو يقول بوجوب التفاهم بين الترك والعرب وبالحكم اللامركزي، عندما اندلعت الحرب العالمية الاولى كان فيصل مع جمال باشا في سوريا. للتفاصيل ينظر: امين الريحاني، فيصل الاول، (بيروت-١٩٣٤)، ص ص ٢٠-٢٧.

(٤) كاظم نعمة، الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال، ط٢، (بيروت-١٩٨٨)، ص ١٨٥.

(١) رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١-١٩٤١، (بغداد-١٩٧٩)، ص ٣٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٢.

[٣] عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية، (بغداد-١٩٨٧)، ص ص ١٤٤-١٤٥.

[٤] بيت الحكمة، دور العسكر في السياسة، ترجمة محمود احمد عزت البياتي، (بغداد- ٢٠١٢)، ص ١٣١.

[١] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ج١، ط٧، (بغداد-١٩٨٨)، ص ٣٦.

[٢] تاريخ القوات العراقية المسلحة، ج١، تأسيس الجيش العراقي، (بغداد-١٩٨٦)، ص ١٧٧.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٧٧.

[١] في ٢٠ حزيران عام ١٩٢٠ قام الضابط البريطاني في منطقة الرميثة باعتقال الشيخ شعلان ابو الجون زعيم عشيرة الظوالم احدى فروع قبيلة بني حجيم بسبب امتناعه عن دفع ضريبة الارض للسلطات الاستعمارية، وعلى اثر هذا الاجراء قام ابناء القبيلة في نفس اليوم باقتحام الرميثة واطلاق سراح الشيخ السجين وما لبثت الثورة ان عمت منطقة الرميثة برمتها، وفي الاول من تموز نشبت اول معركة حامية بين الثوار من قبيلة العكرة والوحدات العسكرية لجيش الاحتلال البريطاني التي ارسلت من الديوانية. للاطلاع على التفاصيل ينظر; ل. ن. كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ترجمة عبد الواحد كرم، (بغداد-١٩٨٥)، ص ص ١٨١-١٩٣.

[٢] هو السيد عبد الرحمن بن علي ولد في بغداد عام ١٨٤٥، وكان نقيبا للطالبيين في بغداد، وهو من الاسرة الكيلانية الشهيرة في البلدان العربية، تولى رئاسة اول حكومة عراقية مؤقتة كان قد اقترحها السير برسي كوكس الحاكم السياسي العام في العراق في بداية الاحتلال البريطاني، وقد الف النقيب ثلاثة وزارات متعاقبة. للتفاصيل ينظر: حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، ج١، (بغداد-١٩٩٠)، ص ١٢٥.

[٣] هو محمد جعفر العسكري ولد في بغداد في ١٥ أيلول ١٨٨٥ وكان والده مصطفى عبد الرحمن المدرس ضابطا في الجيش العثماني برتبة قائمقام (عقيد) اشترك في الحرب الروسية-التركية عام ١٨٧٧، واجب خمسة أبناء كان جعفر رابعهم، ولقب العسكري الذي لقب به نسبة الى قربه من قرية عسكر العراقية بالقرب من مدينة كركوك، وقد انتقل اليها جده الأكبر عبدالله المدني من المدينة المنورة في القرن السادس عشر الميلادي. للتفاصيل ينظر: نجدة فتحي صفوة، مذكرات جعفر العسكري، (لندن-١٩٨٨)، ص ص ٩-٢٣.

[٤] الحسني، المصدر السابق، ص ١٩.

[٥] العقيدي، المصدر السابق، ص ٤٦.

[٦] تاريخ القوات العراقية المسلحة، ج١، المصدر السابق، ص ١٨٠.

[٧] العقيدي، المصدر السابق، ص ص ٤٦-٤٧.

[١] العقيدي، المصدر السابق، ص ١٨٢.

[٢] تاريخ القوات العراقية المسلحة، ج١، المصدر السابق، ص ١٨٧.

[٣] الخطاب، المصدر السابق، ص ٣٧.

[١] بيت الحكمة، المصدر السابق، ص ١٢٢.

[١] هي قوة تم تشكيلها من قبل ضابط الاستخبارات البريطاني الرائد ايدي (J.I. Edie) المنسوب الى الجيش الهندي- البريطاني، تالفة في البدء من ٤٠ خيالا من العرب من ابناء العشائر المحيطة بالناصرية، وكانت في بداية تشكيلها عبارة قوة خيالة اعتراضية وكانت خليطا من العرب والاكراد والتركمان واليزيدية والاثوريين، وكانت هنالك كتيبتين من الاثوريين اسكنتهم القوات البريطانية في معسكر يقع بالقرب من بعقوبة بعد دخولهم العراق عن طريق ايران بوصفهم لاجئين شردتهم الحرب عن ديارهم في منطقة حكاري، وتم استخدام هاتين الكتيبتين من قبل العقيد نايتنكال ودخل العمادية بتاريخ ٨ اب ١٩١٩ لغرض تأديب القبائل الكردية من البرواري والكويان والكلى، فعدت بريطانيا ما قامت به الكتيبتين عملا جيدا، مما اعط تبريرا لبريطانيا لتأليف قوات من الاثوريين عدته الاساس لتأليف قوات الليفي الاثورية، كما ان الاحداث اللاحقة ومنها الثورات التي قام بها الشيخ محمود الحفيد وبعض القبائل الكردية يقابلها عدم قمع هذه التمردات من قبل قوات الليفي الكردية، وما حصل من في منطقة دير الزور وخسارة بريطانيا لعدد من الضباط، اضافة الى الخسائر التي تعرضت لها بريطانيا بعد اندلاع ثورة العشرين في العراق كل ذلك دفع بريطانيا لتنفيذ مخططها للتخلص من العناصر الكردية والعربية واحلال الاثوريين فيها مطلع العام ١٩٢١. جي كيلبرت براون، قوات الليفي العراقي ١٩١٥-١٩٣٢، ترجمة وتحقيق مؤيد ابراهيم الونداوي، (السليمانية – ٢٠٠٦)، ص ص ١٥-٢٠.

[٢] دار الكتب والوثائق الوطنية، تنظيم الجيش والتجنيد الالزامي، دائرة السجلات العامة، وثيقة ٢٣، صفحة ١٤٨.

[٣] حارث لطفي الوفي، "القدرة العسكرية العراقية والتجنيد الالزامي عند التأسيس"، مجلة الزحف الكبير، العدد الرابع، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٣٤.

[٤] دار الكتب والوثائق الوطنية، تنظيم الجيش والتجنيد الالزامي، دائرة السجلات العامة، وثيقة ٢٣، صفحة ١٥٥.

[١] بيرند فيليب شرويدر، حرب العراق ١٩٤١، ترجمة فاروق الحريري، (بغداد-١٩٨٢)، ص ١٨.

[٢] بيت الحكمة، دور العسكر في السياسة، ترجمة محمود احمد عزت البياتي، (بغداجد-٢٠١٢)، ص ١٢٠.

[٣] صفوة، المصدر السابق، ص ١٨٢.

[٤] الخطاب، المصدر السابق، ص ٤٩.

[٥] هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، ج٢، (بغداد-١٩٨٩)، ص ص ٣٨٦-٣٨٧.

[١] فوستر، المصدر السابق، ص ٣٨٧.

[٢] المصدر نفسه، ص ٣٨٧.

[١] عادل محمد حسين ال عليان، "تطور الدور السياسي للجيش العراقي ١٩٣٥-١٩٣٩"، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، المجلد (١٤)، العدد (١)، السنة ٢٠٠٧، ص ١٩.

[٢] تاريخ القوات العراقية المسلحة، ج١، المصدر السابق، ص ١٩٨.

[٣] للتفاصيل عن مناطق التجانيد وضباطها ينظر: المصدر نفسه، ص ص ١٩٨-١٩٩.

[٤] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ط٧، (بغداد-١٩٨٨)، ص ص ٩٩-١٠٠.

[١] الحسني، ج٢، المصدر السابق، ص ١٠٠.

[٢] ال عليان، المصدر السابق، ص ١٩.

[١] دار الكتب والوثائق الوطنية، تنظيم الجيش والتجنيد الالزامي، دائرة السجلات العامة، وزارة الطيران، لندن، دبليو سي ٢، ١٨ اب ١٩٢٧، وثيقة رقم ٢١، صفحة ١٣٣.

[٢] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، ط٧، (بغداد-١٩٨٨)، ص ٢٣٨.

[٣] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، ط٧، (بغداد-١٩٨٨)، ص ١٩.

[٤] مجموعة باحثين، موسوعة العراق في التاريخ، (بغداد-١٩٨٣)، ص ٦٧٩.

[٥] علياء محمد حسين الزبيدي، "المؤسسة العسكرية العراقية وتوجهات السلطة التشريعية في اعدادها ١٩٢٥-١٩٣٥"، مجلة مداد الآداب، ج١، العدد ١٥، ٢٠١٨، ص ٣٨٩.

[١] علي عبد الهادي المعموري، "الجيش والفصائل غير النظامية في العراق: جدل الدولة والبديل الاثني"، مجلة عمران، المعهد العربي للأبحاث ودراسات السياسة، الدوحة، العدد ٦/٢٢ خريف ٢٠١٧، ص ١٢٧.

[١] الخطاب، المصدر السابق، ص ١٢١.

[٢] حسن البيضاني، تاريخ الجيش العراقي منذ التأسيس وحتى تحرير الموصل: كيف أثر الواقع الديمغرافي والطائفي في بناء الجيش العراقي، (بغداد-٢٠٢١)، ص ٩٥.

[٣] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، ط٧، (بغداد-١٩٨٨)، ص ص ١٨٣-١٨٤.

[١] نقلا عن العقيدي، المصدر السابق، ص ١١١.

[٢] الخطاب، المصدر السابق، ص ص ٢٧٣-٢٧٥.

[٣] الحسني، ج٦، المصدر السابق، ص ص ١٨٣-١٨٤.

[١] تاريخ القوات العراقية المسلحة، وزارة الدفاع والمقر العام، ج٣، (بغداد-١٩٩١)، ص ١٦٧.

[٢] المصدر نفسه، ص ص ٢٧٢-٢٧٥.

[٣] المصدر نفسه، ص ص ٣١٩-٣٢٠.